الأنباء
الخميس 15 ديسمبر 2011

رئيس الوزراء ألقى كلمة مفصلة في أول اجتماع للحكومة الجديدة بعد أداء القسم

المبارك: ضمان نزاهة الانتخابات وحفظ مقومات وحدتنا الوطنية وحسم الملفات العالقة ومواجهة الفساد أهم أولوياتنا في المرحلة المقبلة

الشيخ جابر المبارك متوسطا أعضاء الحكومة الجديدة

بعد أداء القسم الدستوري للحكومة الجديدة أمام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، امس تابع مجلس الوزراء عقد اجتماعه في قصر السيف برئاسة رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وقال وزير العدل ووزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي في تصريح بعد الاجتماع ما يلي:

استهل المجلس اجتماعه بكلمة من رئيس مجلس الوزراء التي أعرب فيها عن أسمى آيات الامتنان والاعتزاز بالثقة الغالية التي أولانا اياها صاحب السمو الأمير بتولي مسؤولية العمل الوزاري في هذه المرحلة من تاريخ الكويت، منوها بالشكر والتقدير للجهود المخلصة التي قام بها سمو الأخ الشيخ ناصر المحمد طيلة رئاسته لمجلس الوزراء خلال الفترة السابقة وما تحقق فيها من انجازات مشهودة رغم ما أحاط بها من ظروف عصيبة وبحرص سموه الدائم على تطبيق القانون وبما اتسم به تعامله مع اخوانه وزملائه الوزراء من حسن الخلق وطيب الخصال وكرم التواضع، متمنيا لسموه موفور الصحة ومواصلة عطائه المعهود في خدمة الوطن والمواطنين.

وقد أشار الشيخ جابر المبارك الى أهم الأولويات التي تقتضي الاهتمام من الحكومة في العمل من أجل ترجمة توجيهات نصائح صاحب السمو الأمير معبرا عن أمله في مواصلة العمل للنهوض ببلدنا وانتشاله من عثرته وهو ما يتطلب اعداد ملامح نهج عملي مدروس للتعامل مع معطيات الواقع الراهن ومعالجة مشكلاته واختلالاته وتجنب تكرارها والانطلاق نحو بناء بلدنا وتعزيز استقراره.

كما طرح الشيخ جابر المبارك بعض الأفكار والمقترحات التي تشكل عناوين عامة لبعض القضايا والمسائل التي تحظى بأولوية خاصة في تقديره كجزء من معالم النهج المقترح.

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الوزراء في أول اجتماع لمجلس الوزراء:

ظروف عصيبة

يطيب لي في البدء أن أعرب عن أسمى آيات الامتنان والاعتزاز بالثقة الغالية التي اولانا اياها صاحب السمو الأمير بتكليفنا جميعا بتولي مسؤولية العمل الوزاري في هذه المرحلة من تاريخ الكويت الحبيبة منوها بالشكر والتقدير للجهود المخلصة التي قام بها سمو الأخ الشيخ ناصر المحمد طيلة رئاسته لمجلس الوزراء خلال الفترة السابقة وما تحقق فيها من انجازات مشهودة رغم ما أحاط بها من ظروف عصيبة وبحرص سموه الدائم على تطبيق القانون وبما اتسم به تعامله مع اخوانه وزملائه الوزراء من حسن الخلق وطيب الخصال وكرم التواضع متمنيا لسموه موفور الصحة ومواصلة عطائه المعهود في خدمة الوطن والمواطنين.

سرعة وضع أسس إعداد عملية التخطيط وبرنامج عمل الحكومة

الإصلاح ليس شعاراً جميلاً نردده ونتغنى به بل مشروع وطني شامل وإيثار للمصلحة العامة وإيمان صادق بأهدافه وجدواه

كما لا يفوتني ان أتوجه بخالص الشكر للاخوة الوزراء في الوزارة السابقة على ما بذلوه من جهود طيبة في أداء مهامهم ومسؤولياتهم خلال الفترة الماضية.

الإخلاص للوطن

لقد أقسمنا جميعا قسما عظيما يتطلب منا ان نعمل مخلصين من أجل الوطن وأن نكون دائما عند حسن ظن وثقة صاحب السمو الأمير وقد تابعنا الجهد الكبير الذي بذله سموه خلال المرحلة الماضية في متابعة الأحداث المتلاحقة وتطوراتها وما عبر عنه من مشاعر القلق والاستياء في العديد من المناسبات ازاء ما تشهده البلاد من أوضاع مؤسفة وما حذر سموه من تداعيات الاستمرار في حالة الفوضى والانفلات والتسيب وأثرها على الأمن الوطني وتعثر مسيرة العمل والانجاز.

وعلينا ان ندرك ان مشاعر سموه ودعواته ونصائحه وتوجيهاته لم تنطلق من فراغ بل هي نتيجة قلق مشروع لقائد مسؤول يحمل مسؤولية وطن وشعب وهي أمانة عظيمة ومسؤولية جسيمة علينا جميعا كل في موقعه ان نستوعب أبعاد تلك النصائح والتوجيهات السامية وأن نعمل من أجل ترجمتها وتحقيق غاياتها.

فقد تحمل سموه ما يكفي ويزيد بما يستوجب منا ان نخفف العبء عنه ونشمر عن سواعدنا جميعا لمواجهة مسؤولياتنا الوطنية بكل جدية وإخلاص.

اننا في الكويت بفضل الله على إجماع تام على حب كويتنا الغالية والإخلاص لها والتمسك بوحدتها الوطنية وان تباينت الاجتهادات فالغاية واحدة فكلنا كويتيون والفوارق وهمية.

وكما قال صاحب السمو الأمير الكويت للجميع ومعيار التفاضل فيها هو الإخلاص لها والتفاني من أجلها.

اننا ايها الاخوة والاخوات مواطنون قبل ان نكون مسؤولين والأمر يتصل بوطننا الغالي فعلينا ان نواصل الليل بالنهار للنهوض ببلدنا وانتشاله من عثرته وهو ما يتطلب اعداد ملامح نهج عملي مدروس للتعامل مع معطيات الواقع الراهن ومعالجة مشكلاته واختلالاته وتجنب تكرارها والانطلاق نحو بناء بلدنا وتعزيز استقراره.

كفاءة وخبرة

انطلاقا مما تقدم فإنني ادعوكم كاخوة ومسؤولين بما اعرفه فيكم من كفاءة وخبرة وإخلاص بأن نتعاون لصياغة مضامين منهج عمل وفق مرئيات وتوجهات تحقق الصالح العام وتوفر الرخاء لأبناء الكويت جميعا.

وفي هذا الخصوص فإننا في محاولة لتحديد مقومات هذا النهج ومرتكزاته والأسس التي ينبغي العمل بموجبها للاضطلاع بمسؤوليات هذه الأمانة العظيمة لكي نحقق ما يتطلع اليه أهل الكويت من آمال مستحقة فإنه يسرني أن أطرح أمامكم بعض الأفكار والمقترحات التي تشكل عناوين عامة لبعض القضايا والمسائل التي تحظى بأولوية خاصة في تقديري كجزء من معالم النهج المقترح وذلك على النحو التالي:

أولا: اتخاذ جميع الاجراءات والخطوات اللازمة بما فيها اعداد مشروعات القوانين اذا اقتضى الأمر لضمان نزاهة العملية الانتخابية والنأي بها عن أسباب ومظاهر الإغراء والضغوط والتدخلات المختلفة للتأثير على الناخبين وتوجيههم ومن بينها ما يتصل بتنظيم الحملات الانتخابية وضبط مظاهر الدعاية فيها وفق الحدود التي تكفل تكافؤ الفرص التنافس الشريف بين جميع المرشحين كما يسري ذلك على انجاز المعاملات والخدمات في الجهات الحكومية المختلفة.

ثانيا: المحافظة على مقومات الوحدة الوطنية ومواجهة كل ما من شأنه المساس بها وتقسيم أبناء المجتمع الكويتي الى قبائل وطوائف وفئات وتطبيق القانون على الجميع بلا استثناء وهنا تجدر الاشارة الى الدعوات التي عبرت عن رفض مظاهر الفرقة وتقسيم المجتمع والالتزام بأحكام القانون نصا وروحا والتي تعكس روح المسؤولية والتمسك بالوحدة الوطنية ليكون كل كويتي يمثل جميع الكويتيين ولا يمثل قبيلته أو طائفته أو جماعته والمعيار دائما هو الكفاءة في العمل.

ثالثا: العمل بشكل جاد لحسم وإغلاق جميع الملفات والمشكلات والمسائل العالقة والتي كانت سببا للأزمات المتكررة بما ترتب عليها من اهدار لجهد ووقت ثمين على حساب القضايا والاهتمامات الجوهرية الأخرى التي تهم المواطنين.

رابعا: مواجهة جميع أشكال الفساد وأنواعه والقضاء على أسبابه وعدم الاكتفاء بمشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة السابقة بشأن مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية بل بالمبادرة الى اتخاذ اجراءات فاعلة جادة تشترك في اعدادها جميع الجهات ذات الصلة وخصوصا ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية وغرفة التجارة والصناعة ومؤسسات المجتمع المدني بما يمثل جهدا متكاملا يحقق الأهداف المرجوة في الحد من الفساد وتجسيد الشفافية والعدالة.

خامسا: سرعة وضع الأسس العملية المناسبة للإعداد لعملية التخطيط وبرنامج عمل الحكومة على نحو يراعي الواقعية وامكانية التنفيذ ويتضمن آليات حسن المتابعة والتقويم وأدوات المحاسبة على أي تقصير وضمان معايير الشفافية والوضوح في جميع المراحل على أن يكون للإعلام دور فاعل في توعية المواطنين بأهداف الخطة ومضامينها وجدواها وانعكاس نتائجها الايجابية عليهم.

سادسا: ايجاد الآليات المناسبة لضمان حسن الإعداد لمشاريع الدولة المختلفة ومتابعة تنفيذها وتسريع انجازها واختصار الدورة المستندية فيها متضمنة أدوات عملية تكفل المحاسبة على التقصير ومكافأة المجد وضبط مظاهر العبث والتسيب وهدر المال العام بما في ذلك ايجاد نظام عملي ثابت لصيانة المشاريع بعد انجازها.

سابعا: تعزيز دور وسائل الإعلام والاتصال في تحقيق الرسالة الإعلامية المنشودة في تكريس الثوابت الوطنية والحفاظ على الأمن الوطني والتمسك بمكتسباتنا الوطنية وقيم مجتمعنا الأصيلة والعمل وفق الأطر القانونية التي تجسد الحرية المسؤولة وترفض الفوضى والانفلات وشق وحدة المجتمع وتماسكه والاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال بما يعكس الوجه الحضاري للكويت وحرص شعبها على ممارسة الحرية والديموقراطية في اطار من الوعي والمسؤولية والرقي يضع المصلحة الوطنية في المقام الأول.

ثامنا: لقد عبر صاحب السمو الأمير عن اهتمام خاص بأبنائنا الشباب واعتبارهم أمل الكويت في حاضرها ومستقبلها وقد آن الأوان لأن يلقى أبناؤنا وبناتنا الشباب ما يستحقونه من اهتمام ورعاية واشراكهم في تحمل المسؤولية والانتقال الى مرحلة جادة من العمل الايجابي تلامس همومهم وطموحاتهم وسبل التعامل معها في مختلف ميادين التعليم والعمل والتأهيل والترفيه وغيرها وتشجيع ابداعاتهم ومشاركتهم في بناء وطنهم.

وهنا فإنني أتوجه الى أبنائي الشباب منوها بأن الوطن يبني عليكم الكثير من الآمال والتطلعات وقد كان لكم دور في انتقاد الأوضاع السلبية وأوجه الخلل في البلاد وهو بلا شك عمل طيب ومطلوب ولكن ميادين العمل الوطني أوسع من اختزالها في هذا الجانب فقط وعليه ينبغي أن يتناول الحراك الشبابي مواجهة الأمراض الاجتماعية التي تهدد وحدة أبنائه ورفض الدعوات والممارسات التي تهدم مصالح الوطن وتبني تفعيل الجهد الايجابي في متابعة أي خلل يصيب المجتمع ودعم توجهات وجهود البناء والتنمية والإصلاح لتكون الكويت في المكانة المستحقة.

تاسعا: تطوير منهجية العمل في مؤسساتنا الحكومية المختلفة وأجراء ما يلزم من تعديل وتغيير وتطوير في الأجهزة الادارية في مختلف مستوياتها الوظيفية واعادة النظر في مفهوم الوظيفة القيادية ومتطلباتها والتي ينبغي ان يكون المعيار الأساسي فيها هو النزاهة والكفاءة والإبداع بما في ذلك تفعيل المشاركة الشعبية في أعمال اللجان الوزارية الدائمة من أجل اثراء بحث الموضوعات المعروضة عليها والاستفادة القصوى من الطاقات والكفاءات الوطنية المتخصصة.

عاشرا: تنفيذ الالتزام بتطبيق القانون على الجميع ويتطلب ذلك أن تعكف كل جهة على مراجعة ما يخصها من قوانين بعد تقادم الكثير منها وتتقدم بما تراه من تعديلات عليها وان تلتزم كل جهة بإعداد لائحة تنفيذية تفصيلية ملزمة لكل قانون بما يمنع الاجتهاد والانتقائية في التطبيق ويدرأ سلبيات السلطة التقديرية للمسؤولين ويحقق العدالة والمساواة بين الجميع.

حادي عشر: تطوير العلاقة مع مجلس الأمة عن طريق تشخيص وتحديد أسباب الاختناقات والأزمات التي تعيق التعاون بين المجلس والحكومة ومظاهر التداخل في الحدود الفاصلة بين اختصاصات كل منهما وسبل التنفيذ الصحيح لأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وذلك وفق أسس موضوعية دقيقة تحفظ لكل طرف حقه على نحو يعين مجلس الأمة على ممارسة دوره الرقابي والتشريعي ولا يعيق الحكومة في عملها التنفيذي ويسهم في وضع الأمور في نصابها الصحيح الذي يدفع بعملية الشراكة الايجابية والتعاون المنشود بين السلطتين على اعتبار ان المصلحة العامة هي الهدف المشترك.

مشروع وطني شامل

ان الإصلاح ليس شعارا جميلا نردده ونتغنى به بل هو مشروع وطني شامل وايثار للمصلحة العامة وايمان صادق بأهدافه وجدواه في الحاضر والمستقبل وهو عمل شاق والتزام وتضحيات نحن بمشيئة الله قادرون عليها.

اننا امام تحديات لا مجال للتراجع عنها: تحدي الحفاظ على امن الكويت واهلها.. تحدي التمسك بثوابتنا وقيمنا الراسخة.. تحدي الارتقاء بممارستنا الديموقراطية.. تحدي المحافظة على نعم الله العديدة علينا.. تحدي التنمية الشاملة لبلدنا وتحقيق آمال المواطنين المعقودة علينا ولن يتحقق كل ذلك بغير الإرادة الجادة وتجسيد روح المسؤولية الوطنية ومفاهيم المواطنة الايجابية والقدرة على تقديم التضحيات في سبيل مصلحة الوطن والتعاون البناء بين جميع طاقات المجتمع وامكانياته - مؤسسات وافرادا - لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

ان أهل الكويت على قدر كبير من التفاؤل والأمل ويتطلعون بكل ثقة الى ان تلقى خطوة صاحب السمو الأمير في العودة الى الشعب الكويتي لكي يحسن اختيار ممثليه للمرحلة المقبلة بعد ان اصاب الكويت ما اصابها على نحو ينسجم مع مقتضيات المرحلة وتحدياتها ممن يضع فيهم ثقته في تكريس الأمن والاستقرار واستعادة السكينة في البلاد وخلق الأجواء الكفيلة بدفع مسيرة البناء والتنمية فيها ورص الصفوف وتوحيد الجهود لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف الميادين.

الحمود: قادرون على ترجمة النهج الإصلاحي لرئيس الوزراء إلى خطوات عملية تحقق الغايات

ألقى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود كلمة ردا على كلمة رئيس الوزراء هذا نصها: «معالي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يطيب لي باسمي واخواني الوزراء ان أتوجه لمعاليكم بالشكر العميق على ما تفضلتم به من قبول مشاركتنا لمعاليكم مسؤولية العمل الوزاري في هذه المرحلة الفارقة في تاريخ وطننا العزيز الذي عاهدنا الله ثم حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه على ان نرعى مصالحه من اجل تحقيق آمال وتطلعات أبنائه الكرام وخاصة في توفير الأمن والاستقرار والسكينة في البلاد ودفع مسيرة العمل الجاد لمزيد من الإنجازات في مختلف المجالات.

وإذ نشكر معاليكم على بدء هذه المرحلة الجديدة من العمل الوطني بنهج العمل المتكامل الذي تفضلتم بطرحه للاضطلاع بمسؤوليات هذه الأمانة التي كلفنا بها جميعا، فإن هذا النهج المدروس وما تضمنه من افكار ومقترحات تشكل عناوين لقضايا ومسائل أساسية ذات أولوية خاصة كملامح له، يقطع بأن معاليكم قد اتخذتم توجها اصلاحيا ينسجم مع مصالح الوطن العليا وما يتطلع اليه أهل الكويت من آمال مستحقة ويجنح نحو مزيد من الإصلاح العام لتحقيق الرخاء تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الأمير التي لم تنطلق من فراغ وإنما هي توجيهات قائد مسؤول يحمل بين جانبيه مصير دولة ومسؤولية أمة.

وانني واخواني الوزراء قادرون بإذن الله وبرئاسة معاليكم على ترجمة هذا النهج الإصلاحي الى خطوات عملية مدروسة تحقق الغايات المنشودة وتنعكس آثارها على المواطنين بمزيد من العيش الرغيد.

فنحن جميعا نعمل في حب كويتنا الغالية وغايتنا واحدة وأهدافنا مشتركة فنعاهدكم ان نكون عند حسن ثقة صاحب السمو الأمير وحسن ظنكم بأن نواصل الليل بالنهار لتكريس العمل الجاد بما ينسجم مع معطيات المرحلة وتحدياتها لتحقيق الغايات الوطنية المرجوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

خبراء دستوريون يؤكدون دستورية «الحكومة بلا محلل»

قال الخبير الدستوري واستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.محمد الفيلي في تصريح خاص لـ «الأنباء» فيما يخص التشكيل الحكومي من دون وزير محلل في مجلس الامة هل يجعل الحكومة دستورية قائمة ام لا، ان الاصل في الدستور الكويتي وجوب وجود عضو على الأقل من مجلس الامة في الحكومة ووجود الحكومة من الضرورات الدستورية، ولا يجوز ان تخلو الدولة من حكومة، فاذا ثبت انه لا يوجد عضو للدخول في الحكومة فهنا نذهب الى قاعدة الضرورة «ان الضرورات تبيح المحظورات»، لأنه لا يمكن ان يخلو البلد من حكومة، ولا يمكن الزام العضو بالدخول في الحكومة، واذا ثبت رفض الاعضاء جميعهم الدخول في الحكومة يكونون في وضع مخالفة للدستور، لكن وجوب وجود حكومة يعني جواز تشكيلها من دون عضو مجلس امة باعتبار حالة الضرورة علما ان الضرورات التي تبيح المحظورات تقدر بقدرها وليس من قدرها افتراض وجودها، فيجب ثبوت وجود الضرورة.

وحول ما اذا كان مجلس الامة مازال قائما ام بالمرسوم الذي صدر يعتبر منحلا، ذكر د.الفيلي: اذا قلنا بالبطلان، فالبطلان يعني ان القرار يتمتع بقرينة الصحة فهو ظاهره صحيح ومنشئ حتى يحكم ببطلانه، فاذا اخذنا بمفهوم البطلان فالحل قائم اما اذا اخذنا بمفهوم الانعدام فالحل ليس موجودا كتصرف قانوني.

وأضاف: ومن يرجح الرأي الاول فسيقول انه قد تم حل مجلس الامة وان البطلان لا ينتج اثره الا بصدور حكم قضائي بتقريره، ومن يرجح رأي الانعدام فلا يمكن ان ينفي الظاهر ما لم يكن هناك حكم قضائي.

وفي رده على سؤال «الأنباء» حول اذا ما تم ترجيح الرأي الاول ان مجلس الامة ما زال قائما فما مصير النواب الذين تم التحقيق معهم في قضية الايداعات المليونية دون رفع الحصانة عنهم، قال د.الفيلي: اذا تحدثنا عن ظاهر حل مجلس الامة فالتحقيق يبقى سليما بالنسبة لجهة التحقيق، فهي امام مجلس امة منحل، وبالتالي فإن اجراءاتها غير باطلة، لكن اذا تم تقرير البطلان فهنا يؤخذ بوجوب الحصول على رفع الحصانة من المجلس القائم، وبما انه لم يتم تقرير الامر حتى الآن فإن التحقيق مع هؤلاء النواب سليم.

وبالنسبة للخطوات الدستورية الصحيحة التي يجب على القيادة السياسية اتباعها حتى تكون مراسيم الحل والدعوة للانتخابات صحيحة، اكد د.الفيلي: اننا في هذه المسألة نتحدث عن تقدير ملاءمة، فهناك من ينطلق انه اذا كان الحل باطلا فلا يقرر بطلانه الا القضاء، وفي الوضع القائم بالقانون الكويتي مرسوم الحل لا تفحصه الدائرة الادارية لأنه من اعمال السيادة ولا تفحصه المحكمة الدستورية لأنه ليس قانونا وليس لائحة، وبالتالي فيمكن التفكير بهذه الطريقة والقول انه حتى لو كان هناك بطلان فهو بطلان لا يمكن تقديره.

واضاف قائلا: ويمكن التفكير بأسلوب آخر بأن نقول مادمنا نبحث عن الصواب فنأخذ بالصواب حتى لو لم يكن هناك اسلوب للطعن، وفي هذه الحالة اذا بحثنا عن الوضع الاكثر صوابا فنتكلم عن مرسوم من الحكومة الجديدة بسحب المرسوم السابق ثم مرسوم بحل المجلس، ويجب ان يصدر قرار اما بهذا الحل او ذاك.

من ناحيته، قال استاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.خليفة الحميدة في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الحكومة الحالية هي حكومة دستورية قائمة حتى لو لم يضم التشكيل الحكومي وزيرا محللا من مجلس الامة كوننا امام ظرف استثنائي، موضحا انه اذا شرطنا وجود محلل في حالة حل مجلس الامة فلا يمكن ان نحل مجلس الامة نهائيا، وبالتالي فإن الظرف الاستثنائي يحتم ان نقبل استثناء في خلال 60 يوما في وزارة من دون محلل.

واكد د.الحميدة ان مجلس الامة يعتبر منحلا لأن المرسوم الذي صدر كان كافيا نظرا لأن المرسوم يحتاج توقيع صاحب السمو الامير ورئيس مجلس الوزراء، وهذا ما تم، وبالتالي فإن المرسوم الذي صدر يعتبر كافيا لحل مجلس الامة.

وتابع قائلا: وبما ان مجلس الامة يعتبر منحلا، فبالتبعية تم رفع الحصانة عن النواب السابقين، ومن ثم فإن التحقيق معهم في قضية الايداعات المليونية يعتبر اجراء سليما لأنه لا يحتاج الى رفع الحصانة عنهم كون المجلس منحلا.

من ناحيته، ذكر استاذ القانون الدستوري بكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.غازي العياش ان التشكيل الحكومي من دون وزير محلل من مجلس الامة وفي ظل الظروف الاستثنائية الحالية التي تمر بها البلاد تعتبر حكومة دستورية تطبيقا لفكرة المشروعية ولاسباب استثنائية تطبيقا لفكرة الضرورة وبالتالي نعتبر امام حكومة دستورية.

وتابع د.العياش قائلا: ولو افترضنا جدلا عدم قبول اي شخص من الاعضاء، ولو افترضنا ان الحل غير صحيح وان الاعضاء موجودون وافترضنا عدم دخولهم او قبولهم، فسنكون امام مشكلة عملية، موضحا ان الفقهاء الدستوريين دائما يأخذون بعين الاعتبار فكرة الاعتبارات العملية والظروف الاستثنائية، لذلك فإن تشكيل الحكومة صحيح من الناحية الدستورية.

وشدد د.العياش على ان مجلس الامة يعتبر منحلا لان مرسوم حل المجلس الذي صدر يعتبر صحيحا كون المرسوم يعتبر صحيحا لا حصر لها، مشيرا الى انه لو صدر مرسوم آخر جديد فسيعتبر المرسوم كاشفا وليس منشئاً ولا اثر له لأن الاثر يعتبر من المرسوم السابق.

● آلاء خليفة

دعوة اجتماع الجمعية العمومية
(مجلس الشركاء)

لشركة السيف الوطنية العقارية

يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع مجلس الشركاء لشركة السيف الوطنية العقارية يوم الأحد الموافق ٢٠١١/١٢/٢٥ وذلك في تمام الساعة الـ ٩ صباحاً بمقر الشركة الرئيسي الكائن بالمباركية - المنطقة التجارية الثانية - بلوك (٦)

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

١- المصادقة على تقرير مراقب الحسابات المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١.

٢- المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١.

٣- المصادقة على إعادة تعيين السادة / علي الحساوي - رودل الشرق الأوسط محاسبين عالميين لمراقبة حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، وتفويض المدير العام بتحديد أتعابهم.

٤- ما يستجد من أعمال.